# تطور العلاقات العربية - الصينية

**الدكتور مصطفى انيس محمد السفاريني**
**رئيس المركز العربي للمعلومات ببكين**
**سفير فلسطين الأسبق بالصين**

**مقدمة** :

تتمتع الأمة الصينية بتاريخ عريق لأكثر من خمسة آلاف سنة، حيث كان التطور الاقتصادي والعلمي للصين يتصدر أوائل دول العالم حتى القرن السادس عشر، وها هي تعود من جديد على طريق النهضة والتقدم، فخلال العقود الثلاثة الماضية أحرزت تقدماً على المستوى الدولى فى جميع المجالات المختلفة، وأصبحت الصين اليوم قوة لا يمكن تجاوزها او القفز عنها فى معالجة الشؤون الاقليمية والدولية، وقد اثبتت سياسة الاصلاح والانفتاح فعاليتها ونجاعها، بحيث نقلت الصين من دولة متخلفة اقتصاديا ومنعزلة سياسيا لتسير بها الى عداد الدول المتقدمة، وقد ظهر ذلك جليا على نوعية حياة الشعب الصينى ومستوى معيشتة، وتجسد ايضا في الدور الحيوي الذي تلعبه الصين فى دفع وتنشيط الاقتصاد الاقليمى والعالمى وتحقيق التنمية المشتركة للبشرية، وارساء دعائم جديدة للسلام والاستقرار العالميين، بحيث مهدت للعالم طريقا نحو التعددية القطبية، واقامة نظام امني يقوم على العدل والمساواة يضمن الامن للجميع، وترسيخ دعائم نظام دولي سياسي واقتصادي جديد يسوده العدل و الانصاف..

وانطلاقا من المصالح القومية العليا لعالمنا العربي، لا شك من ان تطور الصين و ازدهارها ودفع تطور العلاقات العربية الصينية يصب بشكل مباشر فى هذه المصالح، ولهذا سيتم التركيز علي سمات أساسية تلخص مسيرة تطور العلاقات العربية الصينية خلال ثلاث مراحل تاريخية من مراحل نمو الصين وتطورها و هذا يتضح فيما يلى:-

**السمة الاولى** : **الطابع السياسي في العلاقات العربية الصينية**

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء حقبة النظام العسكري الفاشي وصعود الحركات التحررية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، ولدت الصين الجديدة التي انتهجت سياسة خارجية سلمية ومستقلة، وقد شكل مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، نقطة تحول في العلاقات العربية الصينية، حيث أعلنت الصين عن موقفها الداعم للحق العربي في النزاع العربي الإسرائيلي، وتبنت قرار دعم القضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وصادقت على قرار إدانة إسرائيل.

ولهذا جاء في البيان الصيني الأول في الجمعية العامة للأمم المتحدة " إن جوهر أزمة الشرق الأوسط يتمثل في العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى بتواطؤ ومساندة من الولايات المتحدة " ..، وفي عام ١٩٥٦ استنكرت الصين العدوان الثلاثي، الاسرائيلي البريطاني الفرنسي على مصر، وفي نفس العام أقامت علاقات تعاون وتنسيق مع جامعة الدول العربية، وفي عام ١٩٥٨ اعترفت رسميا بالحكومة الجزائرية المؤقتة لتصبح اول دولة غير عربية تعترف بها، وفي عام ١٩٦٦ اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني لتصبح ايضا اول دولة غير عربية تعترف بها وتفتتح لها بعثة دبلوماسية في عاصمتها بكين، وفي عام ١٩٧١ صوتت الدولة العربية لصالح استعادة الصين الجديدة لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وكانت من اوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين عام ١٩٨٨.. وهكذا شهدت العلاقات العربية الصينية تطورا مستمرا حيث تبنت الصين خلال هذه الحقبة من الزمن الموقف العربي من الصراع في الشرق الاوسط ودافعت عنه في المحافل الدولية والإقليمية.

ومن ثم يتضح تميز علاقات الصداقة والتعاون الودي بين العرب والصين على المستويين الرسمي والشعبي، هذا بالاضافة إلى مواقفها السياسية ومعوناتها الاقتصادية بما فيها المنح والقروض البنكية الميسرة والمساعدات والمعونات الاقتصادية، وبناء الطرق والجسور وغيرها من المرافق الأساسية التي ساهمت في تعزيز البناء الاقتصادي للعديد من الدول العربية، اضافة الى المساعدات الطبية والاجتماعية الاخرى، الا ان صعوبة وخطورة الاوضاع التي كانت تمر بها الصين في حقبة السيتنات وسبعينات القرن الماضي حالت دون دفع التعاون الاقتصادي بين الجانبين ( اذ لم يتعد إجمالي الحجم التجاري بين الجانبين المليار دولار مع نهاية سبعينيات القرن الماضي)..

ولهذا فإن الصين في نهاية السبعينيات ، كانت أمام خيارين لاثالث لهما، اما الاستمرار بالتقوقع على الذات والانغلاق الذي سيقودها نحو التخلف والاضطرابات والتجزئة ، وإما أن تسير على طريق التنمية، طريق الإصلاحات الداخلية والانفتاح على العالم الخارجي..

**السمة الثانية : غلبة الطابع الاقتصادي على العلاقات العربية الصينية**

جاءت الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٧٨ لتشكل الانطلاقة نحو عهد جديد، والدخول في " تجربة جديدة " من الإصلاح

والانفتاح،ولقد شخص دنغ شياو بنغ مهندس سياسة الإصلاح والانفتاح أحوال الصين الذاتية والاوضاع الدولية بمجهر ثاقب، واستخلص بأن الاشتراكية لا غيرها هي طريق الخلاص لشعب يعد خمس البشرية بستة وخمسين أقلية قومية، عانى الظلم والفقر والاضطهاد، ولدولة مترامية الأطراف عانت ويلات الانقسام والتجزئة والاحتلال الأجنبي طمعاً بثرواتها الطبيعية الغنية، ولا بد من بناء مجتمع اشتراكي يتوافق والأحوال الذاتية للصين، وشدد على أن التنمية هي المفتاح السحري لكل المشاكل المستعصية، فلا تنمية دون إصلاح، ولا إصلاح دون انفتاح كشرط لتحقيق مجتمع اشتراكي بخصائص صينية .

ومن ثم فإن عملية الإصلاح والانفتاح ليست بعملية اعتباطية، بل نظرية إبداعية غير مسبوقة واضحة المعالم والابعاد والنتائج، مبرمجة ومصممة بدقة وشمولية بما يتفق والمعطيات المحلية والدولية .. لم تستنسخ ولم تفرض على الصين من الخارج،عملية محفوفة بالمخاطر والصعاب، وغير محكومة بفترة زمنية، إنها عملية متجددة لا نهاية لها.. خاصة وأن الصين الجديدة، وبصفتها دولة اشتراكية ورثت أسلوب البناء الاقتصادي عن الاتحاد السوفياتي السابق، متخذة من الاقتصاد المخطط كأساس وإدارته مركزياً .. فعلى ضوء هذه النظرية التي هندسها دنغ شياو بينغ، دشنت حركة الإصلاح صفحتها الأولى فى المجال الاقتصادى وفقا لما ظل ينادي به ويؤكد عليه في الأطر الحزبية، تحويل الأفكار المرشدة للحزب من "الصراع الطبقى" إلى "البناء الاقتصادى" مشددا على ان التنمية لها " الاولوية المطلقة"..

ولقد أجمعت المؤتمرات الوطنية للحزب الشيوعي الصيني المتعاقبة بدءاً من المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٧٨ الذي أقر سياسة الإصلاح والانفتاح، على خطة " المراحل الثلاث" لاستراتيجية التنمية الاقتصادية وأهدافها على مدار اكثر من نصف قرن بما يضمن تحقيق الحلم الصيني الكبير حلم النهضة العظيمة للشعب الصيني مع الاحتفال بالذكرى المؤية الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية،والمتمثل في بناء دولة اشتراكية حديثة ديمقراطية.

ولقد أصبح للاقتصاد الصينى دور مهم فى نمو الاقتصاد العالمى، إذ يساهم بثلث زيادة نمو الاقتصاد العالمي، وهي نسبة مرتفعة جداً تبين مكانة الصين الاقتصادية على المستوى العالمي ، وهذا يتضح فى الجدول التالى :

## إجمالي الناتج المحلي للصين ١٩٥٢-٢٠١٥

| السنة | اليوان الصيني RMB | الدولار الامريكي | سعر الصرف |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ٦٧,٩ مليار | ٣٠,٥ مليار | ٢,٢٢٧ |
| ١٩٦٠ | ١٤٥,٧ مليار | ٥٥,٧ مليار | ٢,٦١٧ |
| ١٩٧٠ | ٢٢٦,١ مليار | ٩١,٥ مليار | ٢,٤٦١٨ |
| ١٩٨٠ | ٤٥٥,١٦ مليار | ٣٠٦,٥٢ مليار | ١,٤٩ |
| ١٩٩٠ | ١,٨٧٧,٣ تريليون | ٣٩٠,٢٨ مليار | ٤,٧٨٣٢ |
| ٢٠٠٠ | ٩,٩٧٧,٦٣ تريليون | ١٢٠٥,٢٦ مليار | ٨,٢٧٨٤ |
| ٢٠١٠ | ٤٠,٨٩٠,٠ تريليون | ٦,٠٤٠,٧ تريليون | ٦,٧٦٩٥ |
| ٢٠١١ | ٤٨,٤١٢,٣٥ تريليون | ٧,٤٩٥,٦ تريليون | ٦,٤٥٨٨ |
| ٢٠١٢ | ٥٣,٤١٢,٣٠ تريليون | ٨,٤٦١,٥ تريليون | ٦,٣١٢٥ |
| ٢٠١٣ | ٥٨,٨٠١,٨٨ تريليون | ٩,٤٩٤,٥٩ تريليون | ٦,١٩٣٢ |
| ٢٠١٤ | ٦٣,٥٩١,٠٢ تريليون | ١٠,٣٦١,١٢ تريليون | ٦,٢١٦٦ |
| ٢٠١٥ | ٦٧,٦٧٠,٨ تريليون | ١١,٣٨٥ تريليون | ٦,٣٠ |

المصدر :

**NATIONAL BUREAU OF STATISTICS OF CHINA:**
**http://data.stats.gov.cn/easyquery.htm?cn=C01&zb=A0201&sj=**

وانطلاقاً من الأوضاع الدولية الشائكة والمعقدة التي نعيشها في عالم تسوده الهيمنة والتفرد، وفي ظل عصر العولمة بكل فرصها وتحدياتها، عملت الدول النامية على تعزيز التعاون والتضامن والتكامل فيما بينها للحفاظ على مصالحها في عملية التعامل والتعاون مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ونظراً للعمق التاريخي والحضاري للعلاقات العربية الصينية، واستنادها الى المرتكزات التاريخية التي تعود إلى طريق الحرير قبل الفي سنة، التي سطرت صفحة مشرقة فى تاريخ العلاقات الصينية ــ العربية، وزادت تطوراً وإشراقاً خلال الخمسين سنة المنصرمة من عمر الصين الجديدة،

شكل كل ذلك أرضية خصبة لدخول التعاون بين الجانبين إلى مرحلة جديدة .. هذا إلى جانب التماثل القائم بين الجانبين العربي والصيني من حيث الطاقات الكامنة للتطور والنمو الاقتصادي لدى كل منهما، وما يتسمان به من تكامل أيضاً، مما يبشر بوجود آفاق رحبة أمام التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين، فالدول العربية وخاصة الخليجية منها من أغنى مناطق العالم من حيث حجم احتياطي البترول وكميات انتاجه، علاوة على وفرة المواد البتروكيماوية والموارد الطبيعية الأخرى التي تعتمد الصين عليها اعتماداً رئيسياً في استدامة التنمية السريعة لاقتصادها الوطني، إضافة إلى تميزها بسوق ضخم لتصريف منتجاتها المصنعة، بينما العالم العربي بحاجة إلى التقنيات المتطورة والاستثمارات الصينية في البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية علاوة على منتجاتها المصنعة، ولهذا شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين تطوراً وتنوعاً بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، حيث بدأت الاستثمارات العربية تنساب باتجاه الصين، فعلى سبيل المثال كان إجمالي الحجم التجاري العربي الصيني مع بداية تسعينيات القرن الماضي لا يتعدى المليار دولار، إلا أنه مع تطور العلاقات العربية ــ الصينية سياسياً، وتعمق حركة الإصلاح والانفتاح وسرعة التنمية الاقتصادية اخذ حجم التبادل التجارى يزداد بوتيرة سريعة بحيث وصل عام ٢٠٠٣ الى ٢٦ مليار دولار اي بزيادة ٤٣ % عما كان عليه في العام الذي سبقه . وخلاصة القول بان التماثل والتكامل والمزايا المشتركة بين البلدان العربية والصين وتوسع خريطة المصالح الرابطة بينهما حتمت على الجانبين اقامة اطار تعاوني لتلمس مكامن مصالحهما المشتركة و السبل الكفيلة بترجمتها على الارض و المضى بها قدما فى كافة المجالات.

وأمام زخم تطور التعاون العربي الصيني، ولدت فكرة إنشاء منتدى التعاون العربي – الصيني .. حيث أعلن الطرفان إقامة منتدى التعاون العربي الصيني رسميا في الثلاثين من يناير ٢٠٠٤ ، وقد دعا برنامج عمل المنتدى الى المشاركة الفعالة فى نظام التجارة المتعددة الأطراف وتشجيع الاستثمار المتبادل وتعزيز التعاون فى مجال الطاقة وتشجيع كل طرف لمؤسساته للمشاركة فى مشروعات المقاولات والعمالة لدى الطرفين، هذا إضافة للتعاون العلمى والتقنى والزراعى وفى مجال حماية البيئة. وأولى البرنامج أهمية خاصة للتعاون غير الحكومى من خلال التركيز على أهمية الاستفادة من المنظمات والهيئات غير الحكومية مثل الغرف التجارية وجمعيات الصداقة العربية الصينية وإقامة علاقات وتعاون بين المؤسسات الاكاديمية لدى الطرفين ودعم تشجيع مراكز البحوث

والدراسات فى الصين والتعاون فى مجال الموارد البشرية، مما شكل علامة بارزة فى تاريخ العلاقات العربية ــ الصينية .

وقد بلغ إجمالى حجم التبادل التجارى بين الصين والدول العربية ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وهو عام تأسيس منتدى التعاون العربي – الصيني، ليقترب من ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

**السمة الثالثة : الطابع الاستراتيجي للعلاقات العربية - الصينية**

أوضح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني والذي عقد مع نهاية عام ٢٠١٢، حيث اهتمت المجموعة القيادية الجديدة للصين بزعامة الرئيس شي جين بينغ، التأكيد على الأهداف التنموية الثلاث، وخاصة استحقاقات المرحلة الثالثة ( بعد أن تم انجاز استحقاقات المراحل السابقة بكل نجاح واقتدار على مدار العقود الثلاثة الماضية )، الداعية إلى ضمان إنجاز بناء مجتمع اشتراكي صيني رغيد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أي مع احتفالية الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني (١٩٢١ – ٢٠٢١) من خلال مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الصينيي في العقد الثاني من القرن الحالي (٢٠٢٠) عما كان عليه في العقد الاول ( ٢٠١٠ )، ومضاعفة معدل دخل مواطني الحضر والريف عما كان عليه عام ٢٠١٠، فمن المتوقع وصول إجمالي الناتج المحلي إلى ٨١ ترليون يوان تقريباً عام ٢٠٢٠ (١٢,٥ ترليون دولار ) بعد ان كان ٤٠,٨ ترليون ايوان (٦,٠٤ ترليون دولار) عام ٢٠١٠، وليصل معدل دخل الفرد ٨٦٠٠ دولار ( القابل للصرف) عام ٢٠٢٠ علما انه كان ٤٣٠٠ دولار عام ٢٠١٠.

وهذا يعني ذلك ان تحقيق الاهداف التنموية الثلاث لأكثر من نصف قرن التي حددتها المؤتمرات الوطنية الحزبية مرهون على انجاز استحقاقات السنوات الخمس القادمة،ولهذا يواجه النمو الاقتصادى للصين العديد من التحديات الداخلية الناجمة عن التعقيدات والتقلبات الكبيرة للوضع الدولي، وتداعيات الأزمات المالية التي توالت عالميا، وتباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي نتج عنه تراجع الاسواق الاوروبية امام الصادرات الصينية،والذي انعكس بشكل مباشرعلى معدلات الانتاج والنمو في الصين، فقوة التصنيع وكثافته التي اعتادت عليه المؤسسات الانتاجية الصغيرة منها والمتوسطة طيلة الاعوام الماضية، انعكست سلبا عليها، فمنتجاتها عادت مكدسة في المخازن تبحث عن اسواق بديلة في الخارج، مما زاد من التحديات والمخاطر التي تواجهها بشكل غير مسبوق، هذا

بالاضافة الى عدم التوازن في التنمية بين المناطق الوسطى والغربية مقارنة مع المناطق الساحلية والمدن الكبرى في الصين .

وللتغلب على كل تلك التحديات، واستنادا الى القدرات الاقتصادية الهائلة والثروات المالية الضخمة التي اتت بها سياسة الاصلاح والانفتاح، حيث تجاوز اجمالي الناتج المحلي للصين العشر تريليون دولار ليصبح ثاني اكبر كيان اقتصادي في العالم، وتجاوز احتياطي العملة الاجنبية لديها الاربعة تريليون دولار، ليحتل بذلك المرتبة الاولى عالميا، اضافة الى ما وصلت اليه من تقدم في البنية التحتية وفي القطاع المعلوماتي، ولهذا طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مع نهاية عام ٢٠١٣ استراتيجية التنمية الاقتصادية المتمثلة في تجسيد روح الصداقة والتعاون لطريق الحرير القديم، والعمل مع الدول المعنية على بناء "الحزام الاقتصادي، لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري في القرن الـ٢١"، لربط آسيا الوسطى وجنوبي آسيا وجنوب شرقي آسيا وغربي آسيا وغيرها من المناطق مع بعضها البعض وبما يعزز التواصل فيما بينها ويمكنها من تكملة بعضها البعض في الاحتياجات واستفادة كل منها من مزايا وتفوق الاخرى، مع العلم بأن عدد الدول المعنية الواقعة على طول "الحزام والطريق" يزيد عن الستين دولة اسيوية واوروبية وافريقية، بعدد سكان يزيد عن الاربعة مليار نسمة (٦٣% من اجمالي عدد سكان العالم )، واجمالي الناتج المحلي لها يشكل ٥٥% من اجمالي الناتج العالمي، وتمتلك لأكثر من ٧٥% من موارد الطاقة المعروفة في العالم ولديها إمكانية تنموية ضخمة وآفاق عريضة، في الوقت الذي يلبي فيه متطلبات التنمية في الصين، بحيث يعتبر خطوة هامة تتخذها الصين من أجل تعميق الإصلاح والانفتاح، خاصة وانه يخترق المناطق الشرقية والوسطى والغربية الامر الذي يساهم في توسيع نطاق الانفتاح للمناطق غير الساحلية والمناطق الحدودية، مما يساعد على تشكيل معادلة جديدة للانفتاح الكامل الأبعاد في الصين. وبذلك يحول التحديات والمخاطر التي تواجهها الصين والدول المعنية الى فرص تنموية شاملة، وبما يساهم في توثيق روابط المصالح المتبادلة وتحقيق التنمية المشتركة للصين ودول آسيا الأخرى، مما يدفع باقتصاداتها نحو ترابط أكثر،وتحفز الإبداع على مستويات البنية الأساسية مما يدفع النمو الاقتصادي ويوفر فرصا للتوظيف، وبالتالي يزيد من القوة الذاتية للنمو الاقتصادي في مختلف الدول، ويعزز قدرتها على التصدي للمخاطر الاقتصادية، ويشكل نموذجا للتعايش المتناغم بين الدول التي تختلف عن بعضها البعض من حيث النظم الاجتماعية والمعتقدات والديانات والتقاليد

الثقافي،ويساعد على استقرار الامن والسلام الاقليمي والدوليين والانتعاش الاقتصادي ومكافحة الارهاب والقضاء على منابعه.

ومن اجل انجاح هذه الاستراتيجية التنموية المتمثلة في بناء " الحزام والطريق "، اقترحت الصين تأسيس " البنك الاسيوي لاستثمارات البنية التحتية "، بهدف سد الاحتياجات الضرورية للدول الآسيوية فى بناء البنى التحتية التي هي من اهم الشروط والاسس للنمو الاقتصادي، وخفض اعتمادها على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الواقعين تحت سيطرة الغرب. ومن الاعضاء المؤسسين من الدول العربية، الأردن ومصر والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات .. حيث بدأ البنك برأسمال ٥٠ مليار دولار وسيرتفع في نهاية المطاف الى ١٠٠ مليار دولار..

على صعيد آخر جاءت الخطة الخمسية الثالثة عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) التي اقرتها الدورة الخامسة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني في اكتوبر ٢٠١٦ كخريطة طريق للتنمية خلال السنوات الخمس للمرحلة الحاسمة ولتقديم الضمانات الحسابية والرقمية لنجاحها، بحيث حددت هدفا للنمو الاقتصادي يتمثل في "الحفاظ على نمو ما بين متوسط ومرتفع" دون الافصاح عن اهداف رقمية او نسب محددة، الا أن النمو السنوي بمعدل ٦,٥% سيحقق اهداف المرحلة في "بناء مجتمع مزدهر على نحو معتدل" بحلول عام ٢٠٢٠، حيث ركزت على التنسيق والتنمية الخضراء والانفتاح، ويأتي الابتكار على رأس أفكار التنمية الصينية خلال السنوات الخمس المقبلة، ما يظهر تصميم الصين على تحويل نمط التنمية مع دخول الاقتصاد الصيني لحالة "الوضع الطبيعي الجديد" التي تتسم بنمو أقل من حيث السرعة ولكن أعلى من حيث الكفاءة والجودة، وسيتم تحقيق القضاء على الفقر والتخلص منه نهائيا، حيث لا زال اكثر من ٧٠ مليون مواطن ريفي تحت خط الفقر المحدد بدخل سنوي مقداره ٢٣٠٠ يوان (٣٧٦ دولارا)، وذلك وفق المعايير الصينية، اما المعايير الدولية فيبلغ عدد من هم تحت خط الفقر حوالي ٢٠٠ مليون مواطن .. واشار الرئيس الصيني قائلا " ان ازالة الفقر فى المناطق الريفية هو التحدى الأصعب فى بناء مجتمع رغيد الحياة".، وأضاف " اذا اتخذت الحكومة اجراءات ملموسة وفعالة، ستتمكن الصين من رفع ١٠ مليون شخص من الفقر سنويا من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠ ".

ولهذا شهدت العلاقات العربية الصينية في الأونة الأخيرة تطورات هامة في كافة المجالات، ففي الاجتماع الوزاري الرابع للمنتدى التعاون العربي الصيني والذي عقد

عام ٢٠١٠ في مدينة تيانجين الصينية تم الاعلان عن إقامة "علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة"، الأمر الذي ارتقى بالحوار والتعاون الجماعيين بين الصين والدول العربية إلى مستوى جديد، كما تمت إقامة العلاقات الاستراتيجية بين الصين وثمان دول عربية بما فيها مصر والجزائر والسعودية والإمارات، وقطر، وأنشئت آلية الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستؤنفت المفاوضات الخاصة بانشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون، واقيم مركزان لمقاصة العملة الصينية في الدول العربية، وتم تشكيل صندوقين للاستثمار المشترك بين الجانبين، وتم افتتاح المركز العربي الصيني لنقل التكنولوجيا، والاتفاق على انشاء مركز التأهيل للاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومركز تدريب للطاقة النظيفة، هذا وتتخذ الصين بالتعاون مع الدول العربية اجراءات لتحقيق التنمية في مجال الطاقة الانتاجية بما يعزز العملية الصناعية في الشرق الاوسط، وتقديم الصين لقروض خاصة بدفع العملية الصناعية بقيمة ١٥ مليار دولار تستخدم في مشاريع تعاونية مع دول المنطقة في مجالات الطاقة الانتاجية والبنية التحتية، مع تقديم قروض تجارية قيمتها ١٠ مليار دولار، وانشاء صندوقين مع كل من الامارات وقطر للاستثمار المشترك تبلغ قيمتها الاجمالية ٢٠ مليار دولار وذلك بهدف الاستثمار بشكل رئيسي في قطاعات الطاقة التقليدية والتصنيع المتقدم، وقد بلغ إجمالي الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية ٢,١ مليار دولار سنة ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك تعتبر الدول العربية أهم شريك للصين في مجال الطاقة. ففي عام ٢٠١٤، استوردت الصين ١٣٧ مليون طن من النفط العربي، اي ما يشكل اكثر من ٤٥% من اجمالي وارداتها النفطية من الخارج..

ففي الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني-العربي، الذي عقد في بكين في حزيران (يونيو) ٢٠١٤، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ خارطة طريق للتعاون الصيني العربي للفترة القادمة وذلك في اطار "الحزام والطريق"، وأوضح إن السنوات الخمس المقبلة تمثل مرحلة هامة للتنمية بالنسبة إلى كلا الجانبين الصيني والعربي، ولهذا تم وضع تخطيطا عاما لتعميق الإصلاح على نحو شامل، لتعزيز التعاون الدولي. واشار الى ان العالم العربي يمر حاليا بتغيرات وتعديلات كبيرة وغير مسبوقة، ومازالت الدول العربية تقوم باستكشاف طرق التغيير والإصلاح بإرادتها المستقلة.

واشار الى ان الصين ستستورد في السنوات الخمس القادمة سلع وبضائع من الخارج بقيمة إجمالية تتجاوز ١٠ تريليون دولار، علما بأن استيراد الصين من الدول العربية عام ٢٠١٣ لم يتعد ١٤٠ مليار دولار، اي ما نسبته ٧ % فقط من الواردات الصينية السنوية للفترة القادمة .. كما اشار الى ان الصين ستستثمر في الخارج بما يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، علما بأن الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية بلغت ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣، اي ما نسبته ٤,٤ % فقط من اجمالي الاستثمارات الصينية المباشرة في الفترة القادمة. فهذه النسب، وهذا الواقع لا يعكسان الإمكانيات الكبيرة الكامنة فحسب، بل وتبشر بالفرص الكبيرة.كما طرح في الاجتماع الوزاري فكرة تشكيل معادلة تعاونية من ثلاث اطر "١+٢+٣" وهذا يتضح فيما يلي:

الاطار الاول :

الاتخاذ من التعاون في مجال الطاقة كقاعدة اساسية بما في ذلك صناعة النفط والغاز الطبيعي والحفاظ على سلامة قنوات النقل للطاقة .

الاطار الثاني :

التعاون في مجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمارات كجناحين .. تعزيز التعاون الصيني العربي في مشاريع تنموية كبرى ومشاريع معيشية نموذجية ووضع ترتيبات نظامية تعزز التجارة والاستثمارات بين الجانبين. وفي هذا السياق، ستعمل الصين على استيراد المزيد من المنتجات غير النفطية من الجانب العربي وتحسين الهيكلة التجارية بغية زيادة حجم التبادل التجاري الصيني العربي ليصل الى ٦٠٠ مليار دولار في السنوات العشر القادمة. كما سيشجع الجانب الصيني الشركات الصينية على تعزيز استثماراتها في الدول العربية في مجالات الطاقة والبتروكيماويات والزراعة والتصنيع والخدمات، سعيا إلى زيادة رصيد الاستثمار الصيني غير المالي في الدول العربية من ١٠ مليارات دولار للعام الماضي إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة .

الاطار الثالث :

الارتقاء بمستوى التعاون العلمي الصيني العربي في ٣ مجالات ذات تكنولوجيا متقدمة كنقاط اختراق تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة. ومنها إقامة " المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا" ، بناء " مركز التدريب

العربي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية"، ومشروع تشغيل نظام "بيدو" الصيني لتحديد المواقع عبر الأقمار الاصطناعية في الدول العربية.

فعلى الصعيد السياسي تقوم الصين بالعديد من المهام في حفظ الأمن الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن تلعب الصين دورا أكبر وأهم في القضايا الهامة بالشرق الأوسط مثل الأزمة السورية والقضية النووية الإيرانية في ظل تزايد قوة الصين وتأثيرها، وفى هذا الاطار أكد الرئيس الصينى العديد من الاجراءات لتفعيل عملية مفاوضات السلام سياسيا وتدعيم عملية إعادة الإعمار اقتصاديا، واعرب عن دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ففي كلمته التي القاها في مقر اجامعة الدول العربية في يناير ٢٠١٧، أوضح أن الجامعة الدول العربية تعد رمزاً لوحدة الدول العربية وتضامنها، وإن الحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني رسالة مشرفة تتحملها الجامعة العربية، كما هو مسؤولية مشتركة تفرض على عاتق المجتمع الدولي ككل .

ومن جانب آخر يعد التواصل الانساني والتبادل الثقافي في غاية الاهمية لتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية، هناك كليات او اقسام متخصصه باللغة العربية في اكثر من ٢٠ جامعة صينية، الى جانب العديد من المعاهد الخاصة والمدارس الاهلية التي تدرس اللغة العربية ففي عام ٢٠١٦ تم التوقيع على أول اتفاقية بشأن بناء جامعة مشتركة عربية صينية،و تجاوز عدد الطلاب العرب الوافدين في الصين ١٥ ألف شخص، وازداد عدد معاهد كونفوشيوس في الدول العربية إلى ١١ معهدا وتكثفت الرحلات الجوية بين الجانبين ليبلغ عددها ١٨٣ رحلة كل الأسبوع، وأصبحت ٨ دول عربية مقاصد سياحية للمواطنين الصينيين، هذا الى جانب الفعاليات الثقافية التي تقام في اطار آليات المنتدى العربي الصيني.

أخيرا أقول أن السنوات المقبلة تشكل مرحلة حيوية للتنمية بالنسبة للجانب العربي والصيني، اذ يمر عالمنا العربي بتغيرات جيواستراتيجية غير مسبوقة،ومن ثم يتطلب هذا رؤية جديدة للعلاقات العربية الصينية القائمة على أسس من الشراكة والمنفعة المتبادلة، والعمل علي نفعيل التعاون الاستراتيجي القائم بين الجانبين.